A/C.1/47/L.1/Rev.2*

11 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

اللجنة الأولى

البند ٦٠ من جدول الأعمال

السلحة الكيميائية والبكتériولوجية (المبيولوجية)

الاتحاد الروسي ، إثيوبيا ، أذربيجان ، الأرجنتين ، أرمينيا ، اسبانيا ، أستراليا ، استونيا ، إسرائيل ، أفغانستان ، إكواتور ، الباناما ، المانيا ، أنتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، أوروجواي ، أوزبكستان ، أوكرانيا ، إيران (جمهورية الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بينما ، بتن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، البوسنة والهرسك ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، بيلاروم ، تايلاند ، تركمانستان ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر مليمان ، جزر القمر ، جزر مارشال ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، جورجيا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيپي ، مان مارينو ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوميا ، سريلانكا ، السلفادور ، ملوفينيا ، منغافورة ، السنغال ، سوازيلاند ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، طاجيكستان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، قبرص ، قيرغيزستان ، كازاخستان ، الكاميرون ، كرواتيا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كومستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، لاتفيا ، لختنستاين ، لكسمبورغ ، ليبريريا ، ليتوانيا ، ليسوتو ، مالطا ، مالي ،

أعيد إصدارها لأصحاب تقنية .

*

مالزيا ، مدغشقر ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق ، ميانمار ، ميكرونيزيا (ولايات - الموجدة) ، ناميبيا ، البروبيج ، النمسا ، نيبال ، النiger ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان :
مشروع قرار منقح

اتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين واستخدام
الأسلحة الكيميائية وتنمير تلك الأسلحة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى تصميم المجتمع الدولي منذ أمد بعيد على تحقيق الحظر الفعال لاستخدام وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتنمير تلك الأسلحة ، فضلاً عن تأييده المتواصل للتدابير الرامية إلى دعم ملطة بروتوكول حظر الاستعمال العربي للغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الأخرى ولومايل الحرب البكتériولوجية الموقع في جنيف ، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥^(١) على التحالف المعربي عنه باتفاق الآراء في كثير من القرارات السابقة ،

ولذ تشير بصورة خاصة إلى قرارها ٢٥/٤٦ جيم ، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الذي حث فيه الجمعية العامة بشدة مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العليا ، بحل القضايا المتعلقة من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي على اتفاقية لحظر استخدام وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتنمير تلك الأسلحة ، خلال دورته لعام ١٩٩٢ ،

ولذ تضع في اعتبارها الإعلان الختامي^(٢) لمؤتمر الدول الطرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الأخرى ، المعقد في باريس في الفترة من ٧ إلى

(١) عصبة الأمم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد الرابع والتسعون (١٩٣٩) ، العدد ٢١٢٨ .

(٢) A/44/88 ، المرفق .

١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، الذي أكدت فيه الدول المشتركة تضميمها على منع أي لجوء إلى استعمال الأسلحة الكيميائية بـإزالتها إزالة تامة ،

وتحميمها منها على احراز تقدم في سبيل نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ، بما في ذلك حظر وإزالة جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ،

واقتناعاً منها ، لهذا السبب ، بالحاجة الماسة إلى حظر كامل على الأسلحة الكيميائية ، من أجل القضاء على فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل ، الأمر الذي يزيل ما يتهدى الإنسانية من خطر العودة إلى استخدام هذه الأسلحة الإنسانية ،

ولذ ترحب بمشروع اتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة^(٢) ، الذي اعتمد مؤتمر نزع السلاح والوارد في تقريره المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وهو نتيجة سنوات عدة من المفاوضات المكثفة ، ومثل إنجازاً تاريخياً في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ،

واقتتناعاً منها بأن الاتفاقية ، لا سيما وإن تقبلها يكاد يكون عاماً ، متهم في صون السلم وتحسين أمن جميع الدول ، مما يجعلها جديرة بتاييد قوي من جانب المجتمع الدولي بأسره ،

واقتتناعاً منها كذلك بأن تنفيذ الاتفاقية سيشجع على توسيع التجارة الدولية والتطور التكنولوجي والتعاون الاقتصادي في القطاع الكيميائي ، مما يعزز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لجميع الدول الأطراف ،

وتحميمها منها على ضمان أن يكون تنفيذ الاتفاقية متسمًا بالكفاءة وبالفعالية من حيث التكلفة ،

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والأربعين ، الملحق رقم ٢٧ (A/47/27) ، التعديل الأول .

ولاذ تشير إلى تأييد حظر الأسلحة الكيميائية الذي أعرب عنه في الإعلان الصادر عن ممثلي المناعات الكيميائية في العالم ، في المؤتمر المشترك بين الحكومات ودوائر الصناعة المعنى بمناهضة الأسلحة الكيميائية ، المعقد في كانبيرا من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩^(٤) ،

ولاذ تضم في اعتبارها ما ورد من إشارات ذات صلة إلى الاتفاقية في الوثائق الختامية للمؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقد في جاكرتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ،

ولاذ ترحب بدعوة رئيس جمهورية فرنسا إلى المشاركة في احتفال بتوقيع الاتفاقية في باريس يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ،

١ - تشيد باتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتنمية تلك الأسلحة ، الواردة في تقرير مؤتمر نزع السلاح المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ،

٢ - تطلب إلى الأمين العام ، بوصفه الوديع للاتفاقية ، أن يفتح بباب توقيعها في باريس ، في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ،

٣ - تدعو جميع الدول إلى توقيع الاتفاقية وإلى أن تصبح بعد ذلك أطرافا فيها في أقرب وقت ممكن ، وفقا للمقتضيات الدستورية في كل منها ، بما يساهم في سرعة إنجازها وفي التحجيل بتحقيق عالمية الانضمام إليها ؛ في وقت مبكر ،

٤ - تدعو كذلك جميع الدول إلى كفالة التنفيذ الفعال لاتفاق نزع السلاح هذا بوصفه اتفاقا غير مسبوق وعالميا وشاملا وقابل للتحقق ومتعدي الأطراف ، وبذا تعزز التعاون المتعدد الأطراف باعتباره أساسا للسلم والأمن الدوليين ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للدول الموقعة ما قد تطلبه من خدمات لبدء عمل اللجنة التحضيرية للمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام ، بوصفه الوديع للاتفاقية ، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الشامنة والأربعين تقريرا عن حالة التوقيعات والتصديقات على الاتفاقية .